

في هيئة الامم المتحدة

الطاقة الذرية والإشراف عليها

اللجنة التي ألفها معهد كارنجي ، وهو معهد يعمل في سبيل السلم : (١)
ابتدأ تاريخ السيطرة الدولية على الطاقة الذرية بأن فرضت على الأمة التي اخترعت القنبلة اتجاهاً خاصاً لسياستها . ولكن الولايات المتحدة لم تحاول في مبدأ الأمر التعاون في ذلك . الحكومات الأخرى إلى اليوم سابع والعشرين من شهر أكتوبر سنة ١٩٤٥ ، حين أعلن الرئيس ترومان برنامج الحكومة في ذلك . وقد تحدث الرئيس بمناسبة يوم البحرية ، فأكد الحاجة المستمرة إلى التسلح الدولي ، ثم أعرب عن اهتمامه بمعالجة المشاكل الدولية ، « بأكثر سرعة وبأشدّ عزماً وبأكبر دراية » مما حدث في الماضي . وقال إن الجواب على المشاكل التي نشأت عن إطلاق الطاقة الذرية يجب أن يدبر ، « بالاشتراك » مع شعوب الأمم المتحدة

كان استعمال القنبلة الذرية نذيراً بالشعر للإنسانية . فهناك جماعة من الدول تملك سر هذا السلاح الهائل ، بل يمكن أن يقال إن هنالك دولة واحدة تملك السر بأكمله . وامتلاك هذا السر مما يهدد الدول الأخرى . بالخطر ؛ فهو مبعث شك لدى الدول الأخرى التي لا تعرف السر . ولو أذيع السر لتضافرت الدول في الانتفاع بهذا الكشف العلمي العظيم ، ليعم النفع ويعود بالخير على الإنسانية ، ولما كانت هنالك ضمانات تكفل ألا يساء استعمال هذه القوة .

لذلك ألفت لجنة تابعة لهيئة الأمم المتحدة لبحث المشاكل الناشئة عن الطاقة الذرية والسيطرة عليها . وهذه اللجنة مازالت تسير على مهل وسط المصاعب . أما تاريخ تأليفها وما بذل من جهود حتى الآن فاننا نؤثر أن ننقل بحثاً للأستاذ شوتويل الأمريكي رئيس

جميعاً . ولما كان نظام الأمم المتحدة لم يتم وقتئذ ، فان الولايات المتحدة ستقدم على البحث في أمر القنبلة الذرية مع بريطانيا العظمى وكندا أولاً ، توفيراً للوقت وضماناً للتقدم في تنظيم السيطرة عليها . وستكون هذه المفاوضات مقدمة لغيرها .

ثم أشار إشارة مقنة ، إلى التفكير في المفاوضة مع اتحاد الجمهوريات السوفيتية أيضاً ، قبل اجتماع الأمم المتحدة في يناير سنة ١٩٤٦ وقد نفذ هذا القول في مؤتمر موسكو الذي اجتمعت فيه الدول الثلاث الكبرى من ١٦ إلى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٥ .

وكانت الخطوة الأولى في تنفيذ هذا البرنامج اجتماع وزيري خارجتي بريطانيا وكندا ، وهما مستر أنلي ومستر كنج ، بالرئيس ترومان بواشنطن في الأسبوع الثاني من نوفمبر سنة ١٩٤٥ . وفي هذا المؤتمر رسم خط واضح بين تبادل المعلومات العلمية تبادلاً حراً لأغراض سلمية ، وبين « إذاعة المعلومات بين المختصين لاستعمال الطاقة الذرية استعمالاً عملياً قبل تدبير ضمانات لاستعمالها ، بحيث تكون الضمانات فعالة ومتبادلة وتنفذ على جميع الأمم وتقبلها هذه الأمم » . وهذا

التمييز بين النوعين وضعت له عدة اقتراحات لتقدم إلى هيئة الأمم المتحدة . وأول هذه المقترحات يقضي بأن تتبادل المعلومات العلمية الأساسية لأغراض سلمية بين الدول على نطاق واسع . أما الاقتراح الثاني فيقضي بطبيعته الحال « بالاشراف على الطاقة الذرية إلى الحد الضروري لضمان استعمالها في أغراض سلمية فقط » . ويعالج الاقتراح الثالث القسم الآخر من المشكلة : فهو ينص على « أن يحرم في التسليح الدول استعمال الأسلحة الذرية وغيرها من الأسلحة الكبرى التي تستعمل في الفتك بجماهير من الناس » . وذكر بعد هذا التحريم طرق « اتخاذ ضمانات فعالة عن طريق التفتيش وغيره من الوسائل لحماية الدول الموافقة على هذه الاتفاقات من أخطار خرق النظم أو الاحتيال عليها » .

ويسير العمل لتحقيق هذه الأغراض بما يوافق طبيعة المشاكل التي ذكرت : إذ يجب أن يسير عمل اللجنة على أطوار منفصلة ؛ ونجاحها في إتمام أي طور منها سيبعث الثقة الضرورية في العالم قبل أن تبدأ في الطور التالي . فهذا البرنامج الذي وضع في مؤتمر واشنطن ، ووفق عليه حرفياً في مؤتمر موسكو الذي عقد بعد ذلك بشهر واحد ،

قد صارت محتوياته هي النصوص التي ترجع إليها لجنة الأمم المتحدة .

على أنه كان في بلاغ مؤتمر واشنطن عبارة لم تتكرر في بلاغ مؤتمر موسكو ولا في الوثائق التالية . فقد أوضح بلاغ مؤتمر واشنطن الأطوار المختلفة التي تسلكها اللجنة في عملها ، وذكر في عبارات عامة ترتيب هذه الأطوار الذي يجب أن تتبعه اللجنة :

« ويمكن أن يقال تحديداً بأن على اللجنة أن تهتم أولاً بتبادل العلماء والمعلومات العلمية على نطاق واسع . وفي الطور الثاني تهتم بجمع معلومات كاملة عن الموارد الوطنية للمواد الخام . »

وهذا الترتيب المقترح في بلاغ مؤتمر واشنطن للسير في طريق التعاون الدولي للاشراف على الطاقة الذرية ، أشير إليه أيضاً في النصوص المقدمة على هذا النص في هذه الوثيقة . ففيها يعلن رؤساء الحكومات الثلاث أنهم « ليسوا مقتنعين بأن إذاعة معلومات

المختصين فيما يتعلق بالاستعمال العملي للطاقة الذرية ، قبل وضع ضمانات فعالة ومتبادلة ونافذة تقبلها جميع الأمم ، مما يساعد على الوصول إلى حل انشائي لمشكلة القنبلة الذرية » . ومع ذلك أعرب المجتمعون في المؤتمر عن

استعدادهم لإشراك الدول المتحدة الأخرى على أساس التبادل ، في المعلومات التفصيلية عن الاستعمال العملي للذرة ، بمجرد وضع الضمانات الفعالة النافذة لكيلا تستعمل في أغراض « تدميرية » . ولم يعترض رئيسا وزارتي بريطانيا وكندا على هذا الاجراء لأنهما كانا مقتنعين بأن حكومة الولايات المتحدة لا تسيء استعمال « السر » خلال الفترة التي يجري فيها تبادل المعلومات . ولكن ظهر فيما بعد واضحاً للعيان أن روسيا السوفيتية لا تشاطرهما كل هذه الثقة . وقد كان الغرض من مؤتمر موسكو الذي عقد بعد مؤتمر واشنطن بشهر واحد ، واجتمع فيه وزراء خارجية جمهوريات الاتحاد السوفيتي و بريطانيا والولايات المتحدة ، البحث في معاهدات الصلح في شرق أوروبا وشرق آسيا ، ولم يتناول المؤتمر مسألة الطاقة الذرية إلا في نهاية عمله .

على أنه لم يبد خلاف خطير أو آراء متعارضة عند ماخص مسيو مولوتوف وأعوانه نتائج مؤتمر واشنطن . وكانت هذه هي على الأقل الفكرة التي خرج بها مستر بيرنز وزير خارجية الولايات المتحدة ؛ إذ ألقى بعد عودته من موسكو تصريحاً عاماً

في ٣٠ ديسمبر وصف فيه تفصيلات الحكومات العمل بمقترحاتها .
« ولا يقصد بذكر الأغراض الأربعة هذه المفاوضات :

التي وضعت في قرار إنشاء اللجنة أن تدل على ترتيب بحثها . ومن المفهوم البين بوجه خاص أن مسألة الضمانات تنطبق على مقترحات اللجنة في أي وجه من الوجوه ، وفي أي دور من أدوارها . والواقع أن أساس المسألة بأكملها هو وضع الضمانات الضرورية .

« ولا ينتظر أن نشارك نحن أو أية أمة أخرى فيما لدينا من أسرار التسليح حتى نتأكد من وضع ضمانات فعالة من شأنها أن تؤدي إلى حمايتنا المتبادلة . » ولم تدخل حكومة السوفييت غير تعديلات قليلة على المقترحات التي قدمناها . وترى هذه التعديلات إلى إيضاح علاقات اللجنة بمجلس الأمن ، وقد قبلنا هذه التعديلات بعد مراجعة بعضها .

« وإذا فحصت هذه التعديلات بدقة فانه يتبين أنها لا ترمي إلى أكثر من تمكين مجلس الأمن من أن يقوم بتبعاته الأولى في المحافظة على السلم والأمن .

« ويمكن مجلس الأمن أن يوجه اللجنة ويمنع نشر التقارير التي قد تضر بالسلم والأمن ، على أن يكون هذا الاجراء بموافقة جميع أعضائه

» . لقد ذهبنا نحن والبريطانيون إلى موسكو بمقترحات محدودة هي : أن تؤلف هيئة الأمم لجنة للبحث في الطاقة الذرية والأمور المتعلقة بها ، بناء على التصريح الذي أعلنه رئيس الولايات المتحدة ووزيرا خارجية بريطانيا وكندا في مؤتمر واشنطن . ولقد وضع هذا الاقتراح في آخر قائمة أعمال المؤتمر الحاضر بناء على طلب حكومة السوفييت . وكانت المناقشات مقصورة على هذا الاقتراح ولم تتعرض للمسائل الفنية والعلمية قط . ولم تسألنا حكومة السوفييت قط عن السلاح الجديد . وكنت سعيداً إذ وجدت أن حكومة السوفييت تشعر كما نشعر بأن هذا السلاح الخاص يحدث بطبيعته ثورة ، حتى صار من الضروري البحث في طرق لاشراف الدولي عليه بلجنة تؤلف من الأمم المتحدة .

« ويجب أن يكون من المفهوم أن واجب اللجنة هو البحث في المشاكل التي تنشأ عن كشف الطاقة الذرية وما يتصل بها ، وأن تضع المقترحات الخاصة بذلك . وليس لمجلس الأمن ولا للجنة السلطة في أن تفرض على

ذلك حاولت أن أحصل على أنباء إضافية رسمية اليوم فيما يتعلق بالبرنامج الذى أعلن فى بلاغ موسكو .

« فعلمت من وزارة الخارجية أنه إذا كان البلاغ قد وضع أربعة أغراض ذاكراً أن الغرض الأخير هو التفتيش والاشراف ، فإنه لم يكن يرمى إلى تناول هذه الأغراض بالترتيب الذى ذكر ، بل يجب أن تقرأ هذه الأغراض معاً ، وأن يتم كل منها مع الضمانات الضرورية ، وكل ذلك يكون خاضعاً لموافقة البرلمان الأمريكى . »

وعاد مستر بيرنز إلى الموضوع نفسه فى ٧ يناير وهو على أهبة الرحيل لاجتماع تعقده الأمم المتحدة فى لندن ، فأبدى تأكيدات تبعت على زيادة الاطمئنان . وهذا نص تصريحه :

« إن مقترحاتنا بشأن الاشراف على الطاقة الذرية ستحال بلا ريب كما هى العادة على لجنة فرعية . وسيكون لدى ممثلنا الوقت الكافى للتأكد من عدم وجود أى نبس بالنسبة لأغراض اللجنة ودأثرها وسلطتها .

« ووجوه المشكلة التى يجب أن تفحصها اللجنة هى الوجوه التى

الدائمين . وإذا عجز مجلس الأمن عن العمل فذلك لا يقف عمل اللجنة .

« وقد دعت الحكومات الثلاث كلا من فرنسا والصين وكندا للاشتراك معنا فى تقديم هذه المقترحات للجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة . »

وسمع ذلك فقد أعرب عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكى قبل عودة مستر بيرنز إلى واشنطن ، عن اهتمامهم بالبرنامج الذى وضع فى موسكو ، خشية ألا يكون فيه الضمان الكافى لحماية سر السلاح الذرى ؛ إذ لم ترد إشارة مباشرة لهذا الجزء الأساسى من المشكلة فى بلاغ موسكو . ولكنهم بعد الاتصال بالرئيس ترومان ووكيل الخارجية اتشسون ، سمعوا ما أراضاهم ، وأذاع السناتور فاندنبرج التصريح الآتى :

« لا أستطيع أن أوافق على تناول المشكلة فى أدوار منفصلة غير متصلة ، وإنى بوجه خاص أعتقد بما أظن أنه رأى السائد فى دوائر البرلمان الأمريكى ، وهو أن أية إذاعة لسر القنبلة الذرية يجب أن يكون جزءاً من مشروع كامل يقضى بالتفتيش والاشراف فى جميع أنحاء العالم .

فان هذا الاقتراح يعرض على مجلس الأمن . ولا ينفذ مجلس الأمن شيئاً إلا بموافقة الأعضاء الخمسة الدائمين ومنهم الولايات المتحدة . فلا يمكن إذن أن ينفذ اقتراح إلا بموافقة الولايات المتحدة .

« وإذا أقرت الولايات المتحدة الاقتراح ووافق عليه مجلس الأمن ، فانه يجب على حكومة الولايات المتحدة وعلى البرلمان الأمريكى أن يحدداً إلى أى مدى ينفذ هذا الاقتراح . فاذا كان هذا العمل لا ينفذ إلا بمعاهدة فان ذلك يتطلب ثلثي أصوات أعضاء مجلس الشيوخ للموافقة على هذه المعاهدة . فيرى من مجموع هذه الأحوال أن مصالح الولايات المتحدة مصونة كل الصون . »

ويتبين من فحص هذا التصريح أن ترتيب سير العمل في لجنة الطاقة الذرية اعتبر في الظاهر أمراً ثانوياً في مؤتمر واشنطن . وكان أهم ما عني به الحصول على موافقة الحكومة السوفيتية على إنشاء لجنة الطاقة الذرية التابعة لمجلس أمن الأمم المتحدة . وكانت المناقشة قائمة على علاقة لجنة الطاقة الذرية بمجلس الأمن .

ولم ينشر مستر بيرنز في هذا

نشأت عن كشف الطاقة الذرية المشار إليها في العبارة الأولى من المقترحات . فالمشكلة المشار إليها ليست هي كيف تعمل الطاقة الذرية وإنما هي كيف يكون الاشراف عليها في سبيل خدمة السلم . ولست أدري كيف يمكن تفسير العبارة التي استعملت بحيث يكون للجنة السلطة في الوقوف على المعلومات غير المعروفة عامة ، أو المعلومات التي تمد بها عن طيبة خاطر .

« وليس في ميثاق الأمم المتحدة ما يمنح الجمعية العمومية أو اللجنة التي تنشئها السلطة بأن تفرض على أية دولة عملاً ما . ولغة المقترحات تبين في وضوح أن ليس للجنة إلا أن تبدى مقترحات فقط حتى في موضوع تبادل المعلومات العلمية الأساسية لأغراض سلمية .

« وإذا كان للوفد الذي يمثلنا في الجمعية العمومية هيئة الأمم أن يؤيد تأليف لجنة لدراسة المشاكل الدولية التي نشأت عن كشف الطاقة الذرية ، فليس هذا مما يحول هذه اللجنة السلطة في تقرير نوع المعلومات التي تضعها الولايات المتحدة أو أية دولة أخرى تحت تصرف اللجنة .

« فاذا اقترحت اللجنة المثلة فيها الولايات المتحدة تبادل معلومات معينة

الحكومة السوفيتية . ولقد ظلت هنالك مسألة لا جواب عليها ، وهى : هل تكون الضمانات الفعالة كلها أو على الأقل الجزء الأكبر منها دولية ؟ أم هل يبقى الجزء الأكبر منها تحت إشراف كل من الأمم الموقعة ؟

التصريح إلى المشكلة الخاصة بما يجب أن تعالجه اللجنة من مسائل أولا . ومن الطبيعى أن يعتقد أنه من المسلم به أن وضع « ضمانات فعالة » يجب أن يسبق المشاركة « فى أسرار تسليحنا » . ولكن هذا التفسير لمفاوضات موسكو لم يكن هو التفسير الذى استنتجته

إنشاء لجنة الطاقة الذرية للأمم المتحدة

وقد نفذ مؤتمر موسكو إلى قلب المسألة بأن اعترف بالطبيعة الثنائية للاشراف الذى تقوم به الأمم المتحدة على الطاقة الذرية من حيث إنها سلاح حربى ، ومن حيث إنها أداة للسلم ذات نفع لخير البشرية . وتعمل اللجنة بالضرورة على أنها هيئة من هيئات مجلس الأمن عندما تعالج الاشراف على الاستعمالات الخطيرة للطاقة الذرية أو القضاء عليها ، ولكنها بالطبيعة تخدم أغراض الجمعية العمومية للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادى والاجتماعى حين تعمل لتقديم الاستعمالات السلمية للطاقة الذرية . وكان من المسلم به أن الحاجة الأولى الملحة هى القضاء على خطر السلاح الذرى وأن نشاطها الأول يكون على ذلك متعلقاً بمجلس الأمن .

لم يكن فى ميثاق الأمم المتحدة ما يدل على الطريقة المثلى لمعالجة الاشراف على الطاقة الذرية ، إذ لم تكن هذه المشكلة قائمة عند وضع هذا الميثاق . ولم يكن العلماء المطلعون يومئذ على شئ من سر القنبلة الذرية ، يعلمون أنهم ينجحون أم لا ينجحون ، إلى أن حدثت تجربة الانفجار فى لوس ألانوس فى ١٦ يولييه سنة ١٩٤٥ . وظل العالم فى جهل إلى ما بعد انفجار قنبلة هيروشىما فى (٦ أغسطس) . لذلك كان على الأمم المتحدة أن تنشئ هيئات فرعية جديدة للاشراف على الطاقة الذرية ، وأن تكون تابعة للهيئة القائمة بحيث تستطيع العمل تحت إشراف الجمعية العمومية ومجلس الأمن ، ولها مع ذلك من الحرية فى العمل ما يمكنها من المراقبة الفعالة .

ولكى يحقق هذا الغرض وضع مؤتمر موسكو ما يبدو من أول نظرة أنه إجراء معقد بعض الشيء؛ فقد أقرت الدول الثلاث في المؤتمر - وهي اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة - أن تتخذ الخطوة الأولى في دعوة الدول الأخرى التي تتمتع بالعضوية الدائمة في مجلس الأمن، وهي فرنسا والصين ومعهما كندا (لما كان لها من حظ في التطورات الأولى لإخراج القوة الذرية) كي تؤيد اقتراحاً في الاجتماع الأول لهيئة الأم بإنشاء لجنة القوة الذرية للأمم المتحدة . وبذلك يرجع الفضل في إنشاء هذه اللجنة إلى الأمم المتحدة جميعها ، لا إلى الدول الكبرى وحدها . ولكن يجب على اللجنة في مجال العمل أن تقدم تقاريرها ومقترحاتها أولاً لمجلس الأمن ، وهو الذى يقرر ما يتخذ بشأنها وهل تبقى هذه التقارير والمقترحات سرية أو تنشر على الناس ، وفي « الأحوال المناسبة يبلغ مجلس الأمن هذه التقارير للجمعية العمومية ولأعضاء الأمم المتحدة فضلاً عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من الهيئات الداخلة في نظام هيئة الأمم المتحدة . » وهذه الاجراءات في الحقيقة بسيطة نسبياً وإن كان من

المحتمل أن يكون تنفيذها صعباً . فالاقترحات ذات الصفة الحربية الخالصة تبقى من اختصاص مجلس الأمن وحده ، أما غيرها من المقترحات فيمكن مناقشتها في الهيئات المناسبة . ولخص مستر بيرنز وزير الخارجية الطريقة التي عرضت بها قرارات مؤتمر موسكو على الاجتماع الأول للجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة في تقريره إلى رئيس جمهورية الولايات المتحدة عن أعمال الوفد الأمريكى في الجمعية العمومية :

« على أثر الاتفاق الذى تم في ديسمبر سنة ١٩٤٥ بمؤتمر موسكو ، حيث اجتمع وزراء خارجية المملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، والمفاوضات التي تلتها ، قدمت الحكومة البريطانية بالنيابة عن الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وكندا ، في ٤ يناير ، اقتراحاً بأن يوضع القرار الخاص بإنشاء لجنة للاشراف على الطاقة الذرية واستعمالها ، وهو الذى ووفق عليه في موسكو ، ضمن برنامج الجمعية العمومية . »

وأشار مستر أتلى إلى أهمية إنشاء هذه اللجنة المقترحة في خطبته التي رحب فيها بالجمعية العمومية في ١٠ يناير .

هذا الاقتراح إلى لجنتها للسياسة والمحافظة على الأمن . وفحصت اللجنة هذا الاقتراح في جلستها الثانية والثالثة في ٢١ ، ٢٢ يناير ، وفتح المناقشة السناتور كوناللي ممثل الولايات المتحدة في اللجنة ، وفي آخر الاجتماع في يوم ٢١ يناير تمت الموافقة عليه ، من غير تغيير ، بأصوات ستة وأربعين عضواً من المؤيدين ، ولم يعارض أحد ، وامتنع صوت واحد عن الاقتراح . وبعد مناقشة قصيرة في اليوم التالي وافقت اللجنة الأولى في ٢٣ يناير بالاجماع على تقرير المقرر بشأن إنشاء اللجنة . وفي ٤ يناير وافقت الجمعية العمومية على التقرير والقرار الخاص بإنشاء لجنة الطاقة الذرية ، ولم يعترض أحد عند أخذ الأصوات

وقال مستر بيرنز رئيس وفد الولايات المتحدة في افتتاح المناقشة العامة بشأن تقرير اللجنة التحضيرية في الجلسة العامة التي عقدت في ١٤ يناير مايلي:

« إن أماننا واجبا آخر عظيم الشأن وهو إنشاء لجنة تبحث المشاكل التي نشأت عن كشف الطاقة الذرية وهي ذات اتصال وثيق بمشكلة الأمن . وهذه المسألة هي من أهم المسائل لدى الدول جميعاً . ويجب ألا نخفق في إيجاد الضمانات الضرورية ، لتؤكد من أن هذا الكشف العظيم سيكون لحير الانسانية ، لا أداة عنيفة الفتك والتدمير في حرب طاحنة . »

وقد قررت الجمعية العمومية إحالة

تقرير ليلينثال

المتحدة قد سارت خطوات بمشروعاتها التي ترمي إلى وضع برنامج للاشراف الدولي على الطاقة الذرية . ويقابل ذلك عمل لجنة مكماهون التي ألفها مجلس الشيوخ للاشراف الداخلي . وفي ٧ يناير ألف مستر بيرنز قبيل سفره إلى لندن لجنة حكومية للطاقة الذرية برئاسة دين اتشسون وكيل الخارجية .

مضت عدة أشهر على إنشاء لجنة الأمم المتحدة للطاقة الذرية قبل أن تعين الدول الممثلة في هذه اللجنة مندوبين لها . ولم يصدر الرئيس ترومان قراراً بتعيين مستر برنارد م. باروخ ممثلاً للولايات المتحدة باللجنة إلا في ١٨ مارس سنة ١٩٤٦ . وفي هذه الأثناء كانت حكومة الولايات

بها الرجال المشتركون فيها » . ثم قال إنها تعتبر « نقطة ابتداء صالحة للمناقشة العلنية بين ذوى الاختصاص ، وهى من العوامل الضرورية للوصول إلى سياسة رشيدة . ولقد أعلنت هذه الوثيقة لا لتكون تصريحاً لسياسة بل لمجرد أن تكون أساساً للمناقشة » . ومع هذا القول اعتبر « تقرير ليلينثال » بوجه عام أنه يحمل سلطة الحكومة ، وهو أمر أدى إلى الانتقال من حرية مستر باروخ فى اختيار المقترحات التى يعرضها على لجنة الأمم المتحدة .

وأهم ما جاء فى وثيقة ليلينثال هو الاقتراح بإنشاء سلطة للتقدم الذرى ، تمتلك جميع معدن اليورانيوم والثوريوم فى العالم ، وتشرف على أنواع النشاط فيما يتعلق بصفاتها الاشعاعية . واختتم التقرير بقسم خاص بالانتقال من الحالة الحاضرة إلى الحالة التى يكون فيها لهذه السلطة الاشراف التام ؛ فرسم سلسلة من الخطوات التى بها يحتفظ « بالتفوق الأمريكى الحاضر » فى حين تعمل الأمم الأخرى لحل المشاكل العلمية والصناعية المتعلقة بهذا الموضوع .

ويعترف التقرير بأن هذه المسائل تعد من « أعلى موضوعات السياسة العليا والعلاقات الدولية » ، ولكنه يقترح أن تبدأ هذه السلطة عملها

وأعضاء هذه اللجنة هم : دكتور فانيفر بوش ، ودكتور جيمس كونانت من إدارة البحوث العلمية وتقدمها ، وماجور لزل جروفز رئيس مشروع منهاتان وهى الادارة التى صنعت القنبلة ، ومستر جون ماكلوى وزير الدفاع سابقاً .

وفى ٢٣ يناير عينت اللجنة هيئة استشارية أعضاؤها :

مستر دافيد ليلينثال رئيس سلطة وادى تنسى ، وقد عين رئيس الهيئة الاستشارية .

مستر شستر برنارد رئيس شركة تليفونات بل بنيوجرسى .

مستر روبرت أوبنهايم من المعهد الفنى بكاليفورنيا وجامعتها .

مستر شارلز ألن توماس وكيل رياة شركة مونساتو الكيميائية ومدبرها الفنى .

مستر هارى ون وكيل رياة شركة الكهرباء العامة ومدبر سياستها الهندسية .

وقد نشرت الحكومة تقرير هذه الهيئة الاستشارية فى ١٦ مارس بمقدمة من وزير الخارجية أثنى فيها على « العمل الضخم الذى تدل عليه هذه الوثيقة . والمميزات العالية التى يتمتع

بمسح جيولوجي للمواد الخام وغيره من المسائل العلمية والفتية وأن « السر » (على أن التقرير لم يستعمل هذه الكلمة) لا يكشف عنه إلا بعد قيام إشراف دولي فعال .
ويهمنا في هذه المناسبة أن الهامة .

لجنة الأمم المتحدة في العمل

باروخ جميع ميدان الطاقة الذرية في شرح واف وواضح . وهو خطاب سيكون له مكان بارز بين أدب المناقشات الدولية ، وقد حمل هذا الخطاب بالاذاعة اللاسلكية إلى سائر أنحاء العالم ، فكان نداء لضير الإنسانية يحوى إنذاراً لا يد منه ، وهو أن تختار بين « السلم العالمي أو الدمار العالمي » :
« إننا نستطيع أن نقيم ضمانات وافية في وجه رذائل الحرب ، وهذا هو الهدف الذي نرمي إليه . فني ميدان هذه النصوص التي نرسمها هنا ، سيجد من يريد البحث ، العناصر الأساسية لبلوغ غايتنا ، وسيرى غير هؤلاء فراغاً . أن كلامنا يحمل مرآته التي ينعكس عليها الأمل أو اليأس الأكيد—
الذرية ، لا كيف يكون انتاجها .

وقد اتبعت التقاليد الدبلوماسية ، فتولى ممثل الولايات المتحدة رئاسة اللجنة ، ثم صارت الرئاسة تعقد بالدور لمدة شهر لممثلي الدول المختلفة حسب الترتيب الأبجدي لاسم الدول بقدر الامكان .
وقد شمل الخطاب الافتتاحي لمستر

بالوسائل العديدة . من امتلاك وتسليح وترخيصات وإدارة وتفتيش وبحث وإدارة بوساطة موظفين كفاة . « فأول عمل لهذه السلطة هو معرفة جميع موارد العالم من اليورانيوم والثوريوم ، وأن تحتكر احتكاراً تاماً جميع المواد المتفجرة ، وأن تشرف على البحث في ميدان المتفجرات الذرية . وهي التي ترخص للسلطات الأخرى بالاستغلال السلمى غير الخطر . ويقضى المشروع بالتفتيش الدولى . ، وبحرية الدخول لمثلئ السلطة إلى أى جهة من جهات الدول فى الوقت الذى تراه السلطة ضروريا . ويجب تنفيذ النظام على أدوار . ولا تقوم الولايات المتحدة بإذاعة ما لديها من معلومات ، ما عدا الضرورى لفهم المقترحات التى تؤيدها ، إلا بعد أن يسير مشروع الاشراف سيراً مرضياً .

ومما يعادل هذا البرنامج المؤلف من أربع عشرة نقطة فى الخطورة التصريح القاطع بأن قوة وقف القرارات التى منحتها الدول الكبرى فى مجلس الأمن ، لا تستعمل فى حالة اتهام أمة بأنها خرقت هذه المعاهدة ، بأن امتلكت أو استعملت قنبلة ذرية بطريقة غير مشروعة أو استعدت لصنع قنبلة ذرية . فيجب ألا يكون لأية أمة القدرة

«إن العالم اليوم يعانى القحط، وهو يجمع بطون الناس ؛ ولكن هنالك قحطاً أشد ، هو جوع العقول . وهذا الجوع يمكن علاجه بالتغلب على الخوف وأن يستبدل به الأمل الذى تنبثق منه العقيدة — عقيدة كل منا فى الآخر ، العقيدة بأن نعمل معاً فى سبيل النجاة والعزم على معاينة الذين يهددون السلم والأمن . »

وقد وضع مستر باروخ مشروعاً من أربع عشرة نقطة عملية لضمان السيطرة الدولية على التقدم الذرى ، وهو مشروع فيه تفصيلات كثيرة فلا يمكن مناقشته هنا .

على أنه بوجه عام يشبه برنامج تقرير ليلينثال ، ولكن فيه مواد اقتبسها من مشروعات قدمتها هيئات غير رسمية ، ومن المناقشات العامة فى الولايات المتحدة أثناء الأشهر السابقة . فالسلطة الدولية للتقدم الذرى أشمل فى مقترحاته منها فى تقرير ليلينثال الذى أصر على القول بالتمكك الدولى . على أن النقطة الأولى فى مشروع باروخ توسع هذا الفكرة حتى تجعلها تشمل جميع أنواع الاشراف : « وعلى السلطة أن تضع مشروعاً وافياً للاشراف على ميدان الطاقة الذرية الجديد

قبول المشروع من الجميع . ولقد بدت الفكرة المعارضة واضحة كصفاء البلور في المشروع الذى قدمه مستر أندرى ا. جروميكو ممثل السوفييت في الجلسة الثانية للجنة وهى التى عقدت في ١٩ يونيو .

ويختلف المشروع السوفيتي اختلافاً أساسياً عن مشروع الولايات المتحدة . فقد ابتداءً بتحريم استعمال السلاح الذرى في الحال ، وتدمير كل ما هو مختزن من السلاح الذرى في مدى ثلاثة أشهر . فهو في هذا الصدد يقترح عكس الطريقة المقترحة في مشروع باروخ تماماً ؛ فالمشروع الأخير لا يقضى بذلك إلا بعد وضع ضمانات فعالة . ولم ينص المشروع السوفيتي على إنشاء هيئة دولية جديدة لها السلطة بفحص ما قد يجري في الدول المختلفة ، وتتولى السيطرة على جميع أنواع النشاط « الخطر » في مجال الذرة . فبدلاً من هذه الهيئة الدولية التى رغبت جميع الدول في فحص اختصاصاتها ، ترك المشروع السوفيتي تنفيذ تحريم السلاح الذرى على عاتق المستوى الأخلاقى ، كما فعل ميثاق بريان وكيلوج (ميثاق باريس) حين حرم الحرب نفسها . فقد ذكر المشروع مرة أخرى أن خرق هذه المعاهدة يكون « جريمة خطيرة

على تقييد السلطة الدولية ؛ إذ « يجب ألا يكون هنالك حق وقف القرارات (فيتو) لحماية أولئك الذين يخرقون عهدهم المقدس ، ألا يعملوا على تقدم القوة الذرية أو استعمالها لأغراض تدميرية . » وكان صدى مقترحات مستر باروخ لدى رأى العام أن قوبلت بالتأييد العظيم لا لموضوع المقترحات فحسب ، بل للرغبة كذلك في تأييد ما أصبح بياناً للسياسة الوطنية وسط مفاوضات صعبة . ولم يكد الجدل يقوم حول النقط الأربع عشرة نفسها ، ولكن الاقتراح بالتخلص من حق وقف القرارات الذى تتمتع به الدول الكبرى في مجلس الأمن ، قوبل بالتأييد القوى من أنصار فكرة الحكومة العالمية ، وبالمعارضة الشديدة من أولئك الذين رأوا عدم إثارة هذا الأمر بتلك الطريقة القاطعة في الوقت الحاضر .

على أن ما كان أكبر شأناً من تأثير المقترحات في رأى العام بالولايات المتحدة هو تأثيرها في الحكومات المتفاوضة . فلقد قبلت جميع الدول ، ما عدا روسيا وبولندا ، مبادئ مشروع باروخ أساساً للمناقشة . على أن معارضة روسيا لم تكن في النهاية عقبة لا يمكن التغلب عليها في سبيل

بإخلاصه المستمر لميثاق الأمم المتحدة . ومن المستحيل في حدود هذه الخلاصة القصيرة أن نتكلم عن جميع المقترحات والملاحظات التي أبدتها ممثلو الأمم الأخرى في هذه اللجنة ، والعضو الوحيد من أعضاء اللجنة ، غير مسيو جروميكو ، الذي قدم مشروعاً تفصيلياً هو دكتور هربرت إيفات ممثل أستراليا . وهذا الرجل الذي أيد بشدة حقوق الدول الصغرى في مؤتمر سان فرانسيسكو كان بوجه عام على اتفاق مع مستر باروخ . وقد أشار إلى مصلحة الدول الصغرى في إيجاد نظام عام لا يمنح الدول الكبرى امتيازات خاصة عند إعطاء الأصوات . ولقد بدا من الواضح أنه لا يمكن التقدم تقدماً كبيراً في طريق الاتفاق إلا إذا درست المشكلة في تفصيلاتها دراسة أوفى ، وكان من نتيجة ذلك أن لجنة الطاقة الذرية في الأمم المتحدة اجتمعت أولاً اجتماعاً خاصاً بوصفها لجنة للعمل . ثم أنشأت لجاناً لتعالج المظاهر المختلفة للمسائل الفنية المتصلة بها . ولما كانت هذه اللجان تحتفظ بسرية أعمالها ولم تصدر تقارير عامة عن عملها ، فمن المستحيل إعطاء بيان واف عن أعمالها . وقد كان الدكتور هربرت إيفات

على الإنسانية ، وأن تتعهد كل أمة بمعاينة أى واحد من مواطنيها يعمل لحرقها . ولم يرد في الواد الثماني للمشروع السوفيتي أى ذكر محدد لمنع التفتيش الدولى . ويظهر أن مستر جروميكو كان في القسم الثانى من مشروعه يذهب إلى أن المشروع النهائى سيجتوى على « طرق لمنع إنتاج أسلحة تعتمد على استعمال الطاقة الذرية » . وهو نص لا معنى له إلا إذا كانت الطرق تؤدى إلى التعاون الدولى ؛ ومع ذلك فقد عارض مسيو جروميكو في بيان تال الفكرة المقترحة باستعمال التفتيش الدولى ، واعتبره خرقاً لسيادة الدولة . وهذا البيان إذا فسر حرفياً يدل على إنكار الضمانات التي نصت عليها وثيقة الأمم المتحدة نفسها . فلو أن كل أمة ظلت هى الحكم على نفسها بنفسها ، دون أن تخضع لسلطات الأمم المتحدة ، فليس ثمة فائدة للبناء الذى أقيم في سان فرانسيسكو . ومن الواضح أن بيان مسيو جروميكو يجب ألا يفسر بهذه المعارضة البعيدة لأعمال الأمم المتحدة ؛ لأنه في الوقت نفسه تقريباً ، الذى كان يسجل فيه اعتراضه على تدخل موظفى السلطة الذرية ، كان المارشال ستالين يكرر في موسكو التأكيدات

رئيساً للجنة الطاقة الذرية في الشهر الأول من انعقادها بصفته ممثلاً لآستراليا واسمه في أول قائمة الدول الممثلة في اللجنة . وكان بصفته هذه رئيساً للجنة العمل التي مثلت فيها جميع الدول التي لها ممثلون في اللجنة العامة . وعقدت هذه اللجنة اجتماعها الأول في ٢٨ يونيو ، فقررت إنشاء لجنة فرعية رقم ١ تألفت من ممثلي فرنسا والكسيك والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وبريطانيا ويرأسها ممثل أستراليا . وكان عمل هذه اللجنة الفرعية تحضير قائمة بالمقترحات التي تنظر فيها لجنة العمل . وقد عقدت هذه اللجنة الفرعية خمس جلسات . وقدمت نتيجة أعمالها إلى لجنة العمل ، التي ألفت بعد ذلك ثلاث لجان فرعية لمواولة دراسة التفصيلات . وبما أنه قد ظهر أثناء اجتماع اللجنة الفرعية رقم ١ أن الدول غير الممثلة فيها ترغب في حضور جلساتها ، وأنها تحب بعد ذلك إبداء آرائها ، فقد اتفق على أن تؤلف اللجان التي تدرس المسائل الهامة والعامة في المستقبل من سائر أعضاء اللجنة الأصلية ، وليس اثنا عشر عضواً بالعدد الضخم الذي يصعب تنظيمه

وقد سميت أولى اللجان الفرعية الثلاث التي ألفت بعد ذلك بلجنة

رقم ٢ إذ لم يجدوا اسماً قصيراً يصح إطلاقه عليها . والغرض من هذه اللجنة الفرعية دراسة المشاكل العامة فيما يتعلق بالسيطرة على الطاقة الذرية . وأنشئت أيضاً لجنة استشارية تشريعية لتفحص المسائل القانونية التي تنشأ عن المناقشات ، ولتشير بآرائها ، وفي الوقت المناسب تقدم المشورة التشريعية عند وضع اتفاق دولي . وقد لاحظ مستر جروميكوبهذه المناسبة أن عملها في ذلك الوقت سابق لأوانه ؛ لأن الأمور السياسية لم تبلغ مرحلة الاتفاق التي يطلب فيها رأيها القانوني . ولذلك قررت هذه اللجنة في الأيام الأولى من أغسطس أن تقف نشاطها مؤقتاً . وقد ألفت اللجنة الفرعية الثالثة ، وهي اللجنة العلمية والفنية لتشير بما تراه في الأمور الفنية على اللجنة الأصلية ، وتفحص مسألة تبادل المعلومات العلمية . وكانت المسألة الأولى التي أخذ فيها رأيها هي : هل يمكن فرض رقابة فعالة من الوجهة الفنية الصرفة؟ وقد وقفت اللجنة الفرعية رقم ٢ أعمالها انتظاراً للتقرير الكامل لهذه اللجنة الأخيرة ؛ إذ قد يتضح مما تسفر عنه بحوث هذه اللجنة تحول جديد في المناقشات السياسية . على أن التقرير نفسه لم يأت بمقترحات جديدة فيما

يتعلق بطبيعة الرقابة أو التفتيش الذى يفرض ، ولكنها قصرت عملها على فحص واقعى لكل دور من أدوار الانتاج الذرى ، مبتدئة بالمواد الخام واحتمال تحويلها إلى أغراض حربية . وكانت اللجنة فى تحضير تقريرها خبرة العمل مع علماء دوليين من علماء الدول الاثنتى عشرة الممثلة فى لجنة الطاقة الذرية . ولذلك أصبح من الراجح أن يكون هذا التقرير بملحقاته هو البرنامج الذى تتخذه

اللجنة الفرعية رقم ٢ قاعدة لبحوثها . وإن تحليل عناصر المشكلة لهى خطوة أولى نحو إيجاد حل ملائم . ولما كانت رئاسة اللجنة دورية فقد خلف الدكتور ايفات فى الرئاسة ، بعد انتهاء الشهر الذى قضاه رئيساً نشيطاً للجنة الطاقة الذرية ، الكابتن الفارو ألبرتو داموتا سيلفا ممثل البرازيل ، وتبعه الجنرال ا.ح.ل. مكنوتن ممثل كندا ، ثم الدكتور ك.ل.ل. هسيا ممثل الصين .

مناقشات غير رسمية ومقترحات

كانت مقترحات مستر باروخ للسيطرة الدولية على الطاقة الذرية ، عظيمة الشأن فى مبادئها حتى إن الناس لم يلتفتوا إلا قليلا ، أو لم يلتفتوا قط ، إلى الطريقة التى استعملها فى تقديم مقترحاته . فقد لجأ فى أدق المفاوضات وأصعبها إلى أصعب الوسائل ، وهى طريق الدبلوماسية العامة ، ولو أن هنالك مهادناً تبدو فيه استحالة تطبيق قول وودرو ولسن - « اتفاقات علنية » ، يتم الوصول إليها علناً - فذاك هو ميدان سر السلاح الذرى . ومع ذلك لم يكتف مستر باروخ باعلان

مقترحاته للجنة الطاقة الذرية للأمم المتحدة فى جلسة علنية ، بل دعا إلى مناقشات هذه المقترحات فى الصحف والراديو ومنابر الخطابة . أجل ! هنالك سوابق فى الالتجاء إلى الدبلوماسية العامة فى المؤتمرات السابقة لنزع السلاح ، ومن أشهرها المؤتمر البحرى بواشنطن الذى عقد برئاسة مستر هيوز ، ومؤتمرات جنيف لنزع السلاح ، إلا أن السيطرة على التسليح الذرى هى مشكلة من نوع جديد . وإذا كانت المؤتمرات السابقة تعنى بالمقارنة بين مقاسات معروفة من أنواع الأسلحة ، فإن الغرض من الدبلوماسية

باروخ مثلاً من لنكولن الذي اقتبس عنه عبارات مؤثرة في نهاية خطبته ، ومن ولسن الذي اتبع طريقته حتى في عدد المسائل الأربع عشرة . فوجه ندائه إلى شعوب العالم أكثر مما وجهه إلى حكوماته ، وكان في عباراته الافتتاحية صدى حديث لنداء جفرسون الذي وجهه للإنسانية في إعلان استقلال الولايات المتحدة . وقد قال في بيان واضح إنه لا يوجه كلماته « لزملائه الأعضاء » في لجنة الطاقة الذرية فحسب ، بل كذلك « لزملائه سكان هذا العالم » . وقال إن الحكومات وحدها لا تضمن الأمل في حياة جديدة خالية من المخاوف التي ينقبض لها القلب والتي تحيط الآن بالعالم إن الجوع الروحي للناس يمكن علاجه بالتغلب على الخوف . . . وثقة الناس بعضهم ببعض ، والثقة في أن نعمل معاً في سبيل النجاة . ومثل هذه العبارات المتناثرة في مبدأ خطبته ونهايتها وجدت أقصى إجمال لها في قوله « إن نوع هذه النجاة يجب أن يعمل فيه الجميع من أجل الجميع » .

على أن مجهود مستر باروخ للحصول على تأييد المفكرين من جميع البلاد لمشروع السيطرة على أكبر مصدر للقوة في العالم ، كان له تطبيق خاص في الولايات المتحدة الأمريكية ؛

اليوم السيطرة على سر . وكان مستر باروخ على علم بمخاطر فتح ميدان للجمهور لايزال قسم منه مغلقاً أمامهم . على أنه أعلن منذ اللحظة الأولى أن مشكلة السيطرة تختلف عن المعرفة بعلم الهندسة ذي العلاقة بالقبلة الذرية . فالمسألة السياسية ليست من العلم أو الهندسة في شيء بل هي مسألة نفسانية ، والسلامة الوطنية هي مسألة أدبية لا مادية ، وهي التعبير السياسي لثقة أمة في استمرار السلم لديها . وهذه الثقة لا يمكن كسبها وبقاؤها إلا بالذهاب رأساً إلى مصدرها ، وهو الرأي العام في كل أمة من الأمم .

وقد عجزت الجهود السابقة التي بذلت في سبيل نزع السلاح عن إيجاد هذه الثقة ؛ لأن المقترحات لم تذهب إلى المدى الذي تشمل فيه جميع أنواع السلاح من جهة ، ولأن قوى المحور تأمرت وعملت للاخفاق ، باستعداداتها للحرب في أوروبا وآسيا من جهة أخرى .

ولم يعد خطر دول المحور يستطيع أن يسد الطريق في وجه مجهود قوى واسع المدى للوصول إلى قدر كاف من نزع السلاح الذرى . ولذلك أصر مستر باروخ على أن يجب تأييداً من الرأي العام لبلوغ هذه الغاية ، واتخذ مستر

حرية مطلقة في الاعراب عن الرأى بشأن
أى مشروع أو اقتراح للسيطرة على
الطاقة الذرية، بالتحييد كان أو بالانتقاد.
وكان مستر باروخ يعلم بلا ريب
قبل تعيينه ممثلاً أمريكياً في لجنة الأمم
المتحدة بزمناً مديد، أن هنالك عدة
لجان تبحث في مشا كل الطاقة الذرية .
وأول هذه اللجان هيئة من علماء
الطبيعة عرفت باسم اتحاد العلماء
الأمريكيين . وهذه الهيئة تضم نحو سبعة
آلاف من رجال العلم يشتغلون بالبحث
في مشروع مناهتان وما يتبعه .
واهتمامهم منصرف على الأكثر إلى
مشكلة الاشراف على الطاقة الذرية
داخل الولايات المتحدة . ويلقون
المساعدة من هيئة مدنية كما هو مذكور
في قانون سكاهون . ولم يتخذ هذا
الاتحاد موقفاً حاسماً في الميدان الدولى إلا
بعد نشر تقرير لجنة ليلينثال ، إذ قبله
دليلاً على الاتجاه السياسى . ولكن بعد
أن نشرت مقترحات باروخ أيدها
الاتحاد تأييداً تاماً شاملاً . وما يتصل
اتصالاً وثيقاً بعمل هذا الاتحاد تلك
الحملة الواسعة في أنحاء الأمة لتربية
الناس وإمدادهم بالمعلومات ، وهى التى
قامت بها اللجنة الوطنية للمعلومات
الذرية ؛ وهذه اللجنة أيضاً شجعت
مناقشة الموضوع في الهيئات المحلية

لأن الحكومات الأخرى تعلمت من
عبر الماضى ألا تثق بثبات الأمريكيين
على أغراضهم في العلاقات الدولية .
فاذا كان الأمريكيون قد نسوا ، فإن
الدول الأخرى لم تنس الطريقة التى
أيدت بها الولايات المتحدة عصبية
الأمم والمحكمة الدولية ثم عادت فتخلت
عن هذا التأييد . وكانت هذه الدول
تريد أن تتأكد من أن أية مشروعات
لتنظيم دولى تتفاوض فيه السلطة
التنفيذية ، لا يلغيه المجلس النيابى
الأمريكى تحت ضغط الرأى العام المتغير
أو غير المهم . ولقد صار من الواضح
أن الاستمرار على سياسة خارجية
واحدة يتوقف على درجة الفهم
والوصول إلى المعلومات الصحيحة التى
تعالج بها أمة مشاكلها . وإذا كان
الدور الأول من المناقشة العامة للمسائل
الكبرى قد يؤدى إلى الفوضى وتبليبل
الآراء ، فإن الرأى العام لا يمكن أن
يشحذ ويصير سلاحاً سياسياً نافعاً إلا
على ضوء المناقشة العامة . وكان مستر
باروخ على علم بذلك ، فشجع قبل بيانه
في لجنة الأمم المتحدة للطاقة الذرية
مجهودات الهيئات غير الرسمية
التي تدرس الطاقة الذرية ، وأصر على
أن طريق الاتفاق في المفاوضات الدولية
يكون أوسع وأثبت ، إذا كانت هنالك

في أجزاء مختلفة من البلاد . ولقد صار من الواضح في أثناء هذا العمل أن المشاكل السياسية والقانونية والاقتصادية التي تنشأ عن السيطرة على الطاقة الذرية مما يخرج عن ميدان علماء الطبيعة ، وأنها في حاجة لمناقشتها ودراستها بواسطة علماء سياسيين واجتماعيين . والغريب أنه لم يظهر نسبياً ما يدل على اهتمام بهذا الموضوع بين العلماء السياسيين والاجتماعيين في الجامعات . فمجلس بحوث العلوم الاجتماعية وهو الهيئة التي تضم المشتغلين بالعلوم الاجتماعية ، كان آخر الهيئات التي برزت في هذا الميدان ، لتتولى إدارة البحث فيما تسفر عنه السيطرة على الطاقة الذرية من مشاكل اجتماعية واقتصادية . فلم يعن هذا المجلس بهذه المشاكل إلا في ربيع سنة ١٩٤٦ ، وأوائل صيفها ، حين أنشأ إدارة برئاسة الأستاذ وينيلد ريفلر من معهد الدراسات العليا للبحث في النتائج الاقتصادية الهائية للسيطرة على القوة الذرية ، ولم نبدأ هذه الإدارة أعمالها إلا أخيراً . ولكن هذا التأخير يسوغه أن الميدان الذي تعمل فيه لم يفتح افتحاً كافياً للبحث .

مثل هذا التاريخ القصير لا يمكن أن يحصى الأعمال المفيدة التي تقوم بها

بجامعات عدة من الهيئات التعليمية ، بعقد اجتماعات الجمعيات العلمية ونشر بحوث ، وتنظيم برامج إذاعة . على أنه لا بد من ذكر بعض وجوه النشاط الذي تبديه هيئات كالمجلس العلاقات الأجنبية ، وجمعية السياسة الأجنبية ، ولجنة دراسات تنظيم السلم ، والجمعية الأمريكية للأمم المتحدة . وهناك هيئات تعقد في مراكز مختلفة ، من أهمها سان فرانسيسكو لجهات شاطئ المحيط الهادى ، وفي جامعة دينفر ، وهي تنظم إذاعات عن السيطرة على الطاقة الذرية . ولقد صارت هذه المشكلة موضوع برامج خاصة لهيئات ، كالجمعية الأمريكية للعلوم الطبيعية ، والجمعية الفلسفية الأمريكية . ومن بين برامج محطات الاذاعة الكبرى أُلقيت في إذاعة شركة كولومبيا سلسلة من الاذاعات قام بها علماء مختصون تحت إدارة دكتور ليمان برايسون ، وقد ضمنت لجنة مكاهون تقريرها فهرساً وصفياً شاملاً لمصادر البحث التي أخرجتها هذه الهيئات .

على أن هنالك ثلاثة مراكز أساسية وضعت بزمج للسياسة المستقبلية وأعدت مشروعات للتنظيم الدولي للسيطرة على الطاقة الذرية . وهذه المراكز الثلاثة هي جامعة ييل وجامعة

شيكاغو ومعهد كارنيجي للسلم الدولى . جريئة ويمكن تحقيقها ، ويمكن أن
فى جامعة ييل نشر معهد الدراسات تتخذ خطوة أولى فى ذلك السبيل .
الدولية بادرة الأستاذ فريدريك دن وهذا التحليل الحاضر قد اقترح خطوة
نتائج دراسات ومباحث أعضاء المعهد أخرى يمكن اتخاذها الآن ، وهى
التي استمرت شهوراً فى كتاب عنوانه المفاوضات فى اتفاق عام على مقاومة
« السلاح المطلق » وقد أعد هذا إجبارية تتخذ تدابيرها فى الحبال
الكتاب قبل بيان باروخ ، ولكنه ظل لمقاومة المعتدى بسلاح ذرى . وهاتان
مع ذلك تحليلاً قياً وهاماً للمشكلة الخطوتان ليستا بعيدتين بعضهما عن
بأجمعها . والنتائج التي يصل إليها بعض فكلتاهما تؤيد إطالة السلم إلى مدى
هذا الكتاب لا تبعث على التفاؤل ، بعيد إن لم تكن تضمنه .
وهو يوافق على النقط الأساسية تقرير ليلينثال ولكنه يذكر القارىء
بصعوبة التغلب على قوى التاريخ والسياسة التي كانت لها السيطرة حتى
الآن والتي قد تقضى على خير المشروعات إذا سير فيها بسرعة ومن
غير اهتمام بالتطورات المختلفة فى مختلف البلاد . ويفرق الكتاب بين المشاكل
التي تتطلب عملاً سريعاً وبين المشاكل التي تطبق فى المستقبل . وقد أعرب عن
هذه النتيجة الحذرة فى العبارات الآتية : « ليس فى أيدينا الآن حل كامل
وبارزاتلك المشكلة الخطيرة المعقدة التي هي السيطرة الدولية على الأسلحة
الذرية . وليس معنى ذلك أنه حكم علينا بأن نظل مكتوفى الأيدي أمام
تلك الكارثة المحققة ؛ فقد رسم تقرير اللجنة الاستشارية طريقة يظهر أنها

جريئة ويمكن تحقيقها ، ويمكن أن تتخذ خطوة أولى فى ذلك السبيل . وهذا التحليل الحاضر قد اقترح خطوة أخرى يمكن اتخاذها الآن ، وهى المفاوضات فى اتفاق عام على مقاومة إجبارية تتخذ تدابيرها فى الحبال لمقاومة المعتدى بسلاح ذرى . وهاتان الخطوتان ليستا بعيدتين بعضهما عن بعض فكلتاهما تؤيد إطالة السلم إلى مدى بعيد إن لم تكن تضمنه . ويجب أن يكون أول ما يهتم به هو المشكلة الانتقالية التي تقضى بترك ميدان المستقبل مفتوحاً إلى أن يوطن الناس أنفسهم على النظم الضرورية التي تقضى بها حياة المدنية فى العصر الذرى . ولن تكف عن ترديد القول بأن الحلول « الدائمة » التي تخاطر بحرب ذرية الآن فى سبيل الحصول على سلم دائم لا تعد حلولاً مطلقاً ، لأنها لا تجنبنا الحرب التالية . وإذا كانت الحرب العالمية الثالثة هى آخر الحروب العالمية ، فليس معنى ذلك أنناجنبنا أية حرب من الحروب . وضرورة إيجاد حلول لهذه المشكلة الانتقالية ربما كانت عذراً فى أن المؤلفين الحاليين لم يعالجوا ما يستتفر عنه الأحوال فى آخر الأمر ؛ فقد وجهوا اهتمامهم إلى إيجاد طرق لتهى

تسعة أعضاء ، وهى فى أعمالها تماثل سلطة التقدم الذرى التى ذكرت فى مشروع ليليثال التى تملك أو تشغل مناجم اليورانيوم والثوريوم والمصانع لتكريرها . ويقام مكتب للدراسات الذرية ، ويكون له سلطة الترخيص باستغلال اليورانيوم والثوريوم لأغراض سلمية ، وتكون هنالك لجنة للتفتيش لها سلطة الوقوف على مصادر المادة الخام والمصانع التى تخرج مواد مفرقة . فالمشروع من هذه الجهة يختلف اختلافاً واضحاً عن مشروع ليليثال . ومما يميز هذا المشروع أنه يقترح أن تضع كل دولة قانون جنائيات لمعاقبة الأشخاص الذين يخرقون هذا الاتفاق ؛ وينص على تأليف محكمة جنائية للأمم المتحدة على قاعدة النظام المقترح فى اتفاق جنيف سنة ١٩٣٧ . وفى هذا الباب من المشروع اكتسب الأستاذ رايت خبرته من محاكمة مجرمى الحرب الألمانين بنورمبرج . وهذا الاقتراح يفتح ميداناً مهماً فى تقليد السيادة الدولية . واقتراح الأستاذ رايت ، كنقطة هامة يبدأ بها لتنفيذ هذا المشروع الواسع المدى ، أن تدمر فى الحال جميع الأسلحة الذرية الموجودة بمجرد تنفيذ هذا الاتفاق ؛ وأن ينقل جميع ما هو مخزون

لذكاء الانسان الوقت الذى يحتاج إليه ليجد الحلول المناسبة للمشاكل البعيدة الأمد .

ولقد نشأت فى جامعة شيكاغو هيئتان هامتان : إحداهما جماعة عرفت باسم علماء الذرة فى شيكاغو ، وهى تصدر « نشرة علماء الذرة » التى يحررها جولد سميث وراينوفتش وهى خير مجلة فى هذا الميدان ، وتجد فيها نصوص جميع الوثائق الهامة بمجرد ظهور هذه الوثائق . والهيئة الأخرى هى مكتب الاستعلامات عن الاتجاهات الاجتماعية للطاقة الذرية لجامعة شيكاغو ، برئاسة الأستاذ روبرت ردفيلد . وهذه الهيئة قد نادت بمشروع وضعه الأستاذ كوينسى رايت لسيطره الدولية على الطاقة الذرية وأيدته .

ويقضى مشروع الأستاذ رايت بإنشاء وكالة للطاقة الذرية الدولية مؤلفة من ثلاث لجان . تكون اللجنة الأولى منها استمرار اللجنة المنظمة الحاضرة ، ويعهد إليها بواجب وضع مقترحات نهائية لمجلس الأمن أو للجمعية العمومية لهيئة الأمم ، لكى تعدل من مشروعها الأصيل ، ولكى تضمن السير إلى النجاح . وتكون الهيئة المركزية لهذا النظام لجنة إدارية تتألف من

تقريرها عن إمكان هذا التفتيش هو أن « السيطرة الفنية على المواد الخام يمكن تنفيذها بقدر كاف يهيئ لمحاولة جدية لإقامة نظام للسيطرة... ويمكن التفتيش على الناجم المعروفة بعدد صغير نسبياً من الموظفين، ويمكن أن يكون هذا التفتيش فعالاً تماماً » ولكن معرفة المكتشفات الجديدة لا يمكن أن تتحقق دون مساعدة سياسية من الأمة التي لها صلة بهذا الاكتشاف .

وقد عهد إلى لجنة فرعية قانونية برئاسة مستر جورج فينش الذي يعمل بقسم القانون الدولي بمعهد كارنيجي ، في وضع مشروع عام للسيطرة الدولية على الطاقة الذرية . وبعد أن قضت هذه اللجنة سبعة أشهر في درس ومناقشة أصدرت آراءها في شكل مشروع اتفاق لذلك : « وليست الفكرة هي السابق إلى التصوص النهائية لمعاهدة تعقد بين الحكومات ، بل وجدنا أن هذه طريقة واقعية لتحديد المشاكل السياسية في هذا الباب واقتراح طرق معالجتها » ، وقد وافقت لجنة معهد كارنيجي على هذا المشروع . في ١١ مايو سنة ١٩٤٦ ونشر في ١٧ يونيه .

والمشروع الذي اقترحتة لجنة معهد كارنيجي يدخل في ميثاق الأمم

من السواد المفرقة إلى اللجنة الادارية ؛ وأن يوقف العمل في مصانعها حتى يتم تشكيل إدارة السيطرة الدولية وتسير في عملها . فمشروع شيكاغو من هذه الجهة يماثل مقترحات السوفييت . ولكن إدارة السيطرة تقضى بأن تكون السلطة الدولية واسعة ، وبتقييد السيادة الوطنية تقييداً ثابتاً .

وأخيراً توجد لجنة الطاقة الذرية لمعهد كارنيجي ، وقد أنشئت في أوائل ديسمبر سنة ١٩٤٥ . والغرض من إنشائها البحث والتتقيف في المشاكل الخاصة بالسيطرة على الطاقة الذرية . وهذه اللجنة تتألف من أربعين عضواً اختيروا من بين علماء الطبيعة والعلماء السياسيين وأصحاب التجربة في الأعمال العامة . وكانت هذه الهيئة كثيراً ما تجتمع للمناقشة وللنظر في التقارير التي تقدمها لجان فرعية من الخبراء الذين يدرسون مشاكل خاصة .

وكانت المشكلة الأولى التي بحثت تفصيلاً هي التفتيش الدولي على إنتاج المعادن ذات الاشعاع . وكانت اللجنة الفرعية التي تعالج هذا الموضوع مؤلفة من إخصائيين في ميدان طبقات الأرض المعادن ، ويرأسها الأستاذ بول كر من جامعة كولومبيا . وكان

مصانع القوة الذرية . فمثل هذا الامتلاك وهذه الادارة تكون في يد لجنة وطنية في كل دولة ، كما اقترحت لجنة مكماهون المؤلفة من أعضاء مجلس الشيوخ . وهذه اللجان الوطنية تكون خاضعة للمراقبة الدقيقة للجنة الدولية (أو السلطة الدولية) . ويوجد نص اختياري يسمح لأية دولة أن تحيل موادها الأساسية ومصانعها إلى اللجنة الدولية إذا رغبت في ذلك .

ويحرم على الدول أن تملك أسلحة ذرية أو تصنعها لاستعمالها ، ولكن مجلس الأمن قد يرخّص للدول المتحدة بأن تنتج من الأسلحة الذرية وتخزن ما تحتاج إليه في أعمال الحراسة . وفي رأى واضعى المشروع أنه يجب ألا يكون المقدار كبيراً ، وقد يمكن مع الوقت الاستغناء عن صنعها إطلاقاً . هذا تاريخ تأليف لجنة الأمم المتحدة للطاقة الذرية . أما الأعمال التي قامت بها حتى أواخر الشهر الثالث من سنة ١٩٤٧ فيمكن إجمالها من أقوال شوتويل^(١) أيضاً الذي قسم تاريخ هذه الفترة إلى سبعة أدوار : في الدور الأول كانت الجلسات الافتتاحية ، وأخذ كل مندوب يعلن

المتحدة ، ولا يثير المشكلة الشائكة التي هي حق وقف لقرارات . فهو يرى إنشاء لجنة دولية لها السلطة في اتخاذ كل الاجراءات المانعة في وقت السلم التي تكون ضرورية ضد دولة تدبر حرباً ذرية . فاذا التجأت دولة إلى الحرب فعلا دعى مجلس الامن إلى القيام بالحراسة الموكولة إليه ، وليس ذلك فحسب ، بل إن المادة ١٥ من الميثاق التي تؤكد « حق الدفاع الطبيعي بالنسبة للفرد أو الجماعة أو لحماية النفس » تؤيد وتقوى ، لكي يكون اتخاذ تدابير إجماعية ضد الدولة المعتدية إجبارياً . فضلاً عن ذلك فإنه في أثناء التفتيش على دولة عزی إليها تدبير القيام بحرب ذرية تمتنع الدول الأخرى عن تزويد الدولة المتهمّة بالأسلحة الذرية والمواد وغيرها من آلات الحرب (المادة ٢٩) . وهذه الاجراءات للتفتيش والتنفيذ بسيطة ومستقيمة ، وهي لا تنتظر المناقشة بل تنفذ في الحال ومن تلقاء نفسها بمجرد تهديد السلم .

ولم يرد في المشروع ذكر بأن تمتلك لجنة دولية جميع اليورانيوم والثوريوم في العالم ، وتثوى إدارة

باروخ أخيراً ؛ إذ تعلق الآمال بأنها خير وسيلة لصون الأمن في وجه الكارثة الذرية ، مع مراعاة الحالة الحاضرة للعلاقات الدولية . ومع ذلك كان الحذر بارزاً في أقوال المندوبين وفي أقوال الصحف ، مما دل على أن المقترحات قبلت من حيث المبدأ فقط لا في تفصيلاتها .

وكان من أهم المسائل التي كانت عقبة في سبيل الاتفاق مسألة حق وقف القرارات (الفيتو) . وربما كان أهم اعتراض هو إنشاء سلطة دولية للسيطرة والتفتيش . ولا شك في أن عدم اطمئنان الاتحاد السوفيتي إلى العالم الخارجي ، له ما يسوغه في المحاولات التي بذلت في السنوات الأولى من إنشاء هذا النظام ، للقضاء عليه بقوة السلاح ، ثم بالمقاطعة السياسية الطويلة . فصارت حكومة السوفييت تشك في الهيئات الدولية التي ينشئها الغرب ، بل إن محالفات الدول الثلاث الكبرى واجتماعاتها أثناء الحرب كانت متأثرة بهذه الريبة . وعلى ذلك انتقلت المسألة إلى دورها الثاني حين تقرر في اجتماع ٢٥ يونيو سنة ١٩٤٦ ، وهو الاجتماع الثالث للجنة ، تأليف لجنة للعمل وهي تكاد تكون اللجنة الكبرى نفسها ، وتجتمع في

السياسة الرسمية لبلاده . ففي ١٤ يونيو أعلن مستر باروخ مقترحات الولايات المتحدة . وفي ١٩ يونيو كان دور كندا التي رحبت بالوجهة الانسانية التي عطف عليها مندوب الولايات المتحدة ، وقبلت مشروعه أساساً للبحث . أما مندوب بريطانيا فكان مثالا للحذر السياسي ، ولكنه رحب بهذا الأساس الذي اقترحه الولايات المتحدة ، وأكد ضرورة توقيع عقوبات شديدة على المخالفين للعهد . ثم تقدم مستر جروميكو بمقترحات الاتحاد السوفيتي . وأيد كل من الصين والبرازيل ومكسيكو مقترحات الولايات المتحدة . ولما عادت اللجنة للانعقاد بعد أسبوع حاول مندوب فرنسا التوفيق بين مشروعى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، وقال إنه ليس من الضروري الانضمام إلى أحد المشروعين منذ البداية والبت في المسائل التي أثارت في كليهما . وحجج مندوب بولندا ما جاء في المشروعين من محاسن وإن مال إلى جانب المشروع السوفيتي . وقال مندوب هولندا إن مرعى المشروعين الانشاء . وأيد مندوب مصر مقترحات الولايات المتحدة في المبدأ ، وكذلك فعل ممثل استراليا . وقبلت في ديسمبر مقترحات مستر

الفعالة ، وكان هذا هو الدور الرابع من أدوار البحث في السيطرة على الطاقة الذرية . وقد واجهت هذه اللجنة المشكلة بأن طرحت المسائل السياسية جانباً ، وأخذت تبحث في أطوار صنع الأسلحة الذرية إجمالاً ، وأين يكون الخطر في تحويل الطاقة الذرية إلى أغراض حربية منذ الابتداء باستعمال المواد الخام ، وعالجت كل خطوة في إنتاج الطاقة الذرية . ومن الطبيعي أنها لم تعرض لسر السلاح الذري . ولا شك في أن عمل هذه اللجنة كان مفيداً .

ودخل البحث في دوره الخامس عندما اقترح جنرال ماكنوتن مندوب كندا على أن تتبع الطريقة التي سارت عليها اللجنة العلمية والفنية في أعمال اللجنة رقم ٢ . وقررت هذه اللجنة ذلك في اجتماع ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٦ . وكان الغرض درس الضمانات التي تحول دون توجيه الطاقة الذرية إلى صنع السلاح الذري في كل خطوة من خطوات العمل . وهذه الخطوات هي أولاً : سماج البورانيوم والثوريوم . ثانياً : مصانع جمعها . ثالثاً : مصانع التكرير . رابعاً : المصانع الكيميائية والمعدنية . خامساً : مصانع المواد الأولى المؤثرة وما يتبعها من معامل

جلسات سرية . وأخذت هذه اللجنة تبحث المسائل المختلفة المتشعبة وألفت عدة لجان فرعية ، منها اللجنة الفرعية رقم ١ ولم يكن نجاحها في عملها كبيراً . أما اللجنة الفرعية رقم ٢ فهي تمثل الدور الثالث من أدوار المناقشات الكثيرة ، وقد عقدت خمس جلسات ، قدم رئيسها مستر ايفات تقريراً يظهر أنه كان خطوة في سبيل حل المسائل التي عرضت على هذه اللجنة التي كانت تنظر هل من الأفضل أن توضع معاهدة خاصة تحرم الأسلحة الذرية أو أن يوضع مشروع يجرى على التخلي عن هذه الأسلحة بأن يتضمن وسائل فعالة لضمان ألا تستعمل الطاقة الذرية إلا في أغراض سلمية . وفي هذه الحالة يبحث نوع السيطرة الدولية وعلاقتها بهيئة الأمم المتحدة . وكانت المناقشات في هذه اللجنة طويلة ومتشعبة ؛ إذ كان ممثل السوفييت يرى وضع معاهدة تحريم في الحال ، ليصل بذلك إلى منع استعمال القنابل الذرية صنعها . ولا يمكن أن يقال إن هذه اللجنة وصلت إلى نتيجة كبيرة ، وإن كان العمل الذي قامت به مفيداً .

وأخذت اللجنة العلمية والفنية على عاتقها في أواخر يولييه سنة ١٩٤٦ النظر في احتمال الرقابة والسيطرة

لفصل المواد . سادساً : مصانع فصل
الايسووثوب . سابعاً : المؤثرات الثانوية.
وظلت هذه اللجنة تعمل مدى
شهرين في جو من الوثام ، وانتهت إلى
الاتجاه نحو تأييد مقترحات الولايات
المتحدة ونحو الاعتقاد بأن مشروعها في
مبدئه ملائم للسيطرة المرغوبة .
وكان الدور السادس هو تقديم
تقرير لمجلس الأمن وقد قدم اقتراح
بهذا المعنى في الاجتماع السادس للجنة
الطاقة الذرية الذي عقد في ١٣ نوفمبر
سنة ١٩٤٦ من رئيسها (البكباشي
خليفة) مندوب مصر الذي اقترح أن
يقدم هذا التقرير في آخر السنة .
وكانت المناقشة في هذا الأمر حادة ،
واتخذ مندوب الاتحاد السوفيتي موقف
العناد بعد التعاون الذي كان بادياً
من جانبه ، ومع ذلك فقد تقرر الاقتراح
وتمت الموافقة عليه .
ولذلك عادت المناقشة في جلسة ٥
ديسمبر فاتخذت وجهة سياسية ، وعادت
معارضة مندوب السوفييت حول حق
وقف القرارات (الفيتو) تظهر ، وبدا
خلاف في وجهات النظر حتى بين
المندوبين الذين كانوا يؤيدون
الولايات المتحدة في طريقة معالجة
المسائل .
على أن نتيجة أخذ الأصوات على
« التقرير الأول المرفوع لمجلس الأمن »
أدت إلى الموافقة عليه ، وأن عشرًا من
الدول الاثنتي عشرة تؤيد محتوياته .
وفي نهاية تلك السنة ، وهو الدور
السابع من أدوار هذه المشكلة ، خرجت
ثلاث دول من اللجنة ، وهي مصر
والمكسيك وهولادة ، وحل محلها
البلجيك وكولبيا وسوريا . وأدى ذلك
إلى البطء في الأعمال كي يطلع الأعضاء
الجدد على ما تم ، ومن الطبيعي أن
العمل لم يسر بالنشاط الذي ظهر في
سنة ١٩٤٦ إذ عقدت اللجنة خمسة
وثلاثين اجتماعاً في السنوات الثلاث
الأخيرة .
وفضلاً عن ذلك حدثت تغييرات
لم تكن متوقعة ؛ فقد استقال في ٤ يناير
مستر باروخ وزملاؤه . وكان تغيير
وزير خارجية الولايات المتحدة ، مستر
بيرنز ، مما جعل التردد يبدو في أعمال
اللجنة إلى أن عين مستر وارن أوستن
عضو مجلس الشيوخ ممثلاً للولايات
المتحدة في هيئة الأمم المتحدة ولجنة
الطاقة الذرية .
ولم يكن المركز الذي وجدته
مندوب الولايات المتحدة ملائماً ؛ فقد
كانت اللجنة تجد عراقيل من ممثل
السوفييت ، وكانت الولايات المتحدة
تعمل لسير الأمور ، فإذا بها تضطر

أمام التغييرات التي حدثت إلى أن تطلب تأجيل المناقشة في مجلس الأمن في نحو منتصف يناير. وقد بدا أن مستر أوستن يعمل لحل مسائل الخلاف ومحاولة التوفيق بقدر الامكان. ففي مسألة حق وقف القرارات ظهر أنه يميل إلى تأجيلها ، ومع ذلك لم يبد مايدل على التقهقر في أية مسألة متعلقة بالمبادئ .

وعاد موضوع الطاقة الذرية إلى الظهور في ٤ فبراير سنة ١٩٤٧ عندما عرض في مجلس الأمن : هل تكون اللجنة الجديدة التي ألفت للنظر في التسليح مختصة أيضاً بتقديم مقترحات في ميدان الطاقة الذرية ؟ وقد تقرر أن ذلك ليس من حقها بل لجنة الطاقة الذرية هي المختصة ، وقد امتنع مندوب السوفييت عن إعطاء صوته .

وفي اجتماع مجلس الأمن في ١٣ فبراير سنة ١٩٤٧ عرض التقرير الأول للجنة الطاقة الذرية ، فوجبه الجنرال ماكنوتن سؤالاً للمستتر جروميكو مندوب السوفييت والمندوب البولندي أن يبديا اعتراضاتهما ، فأبدى مندوب

السوفييت هذه الاعتراضات في اجتماع ١٤ فبراير . وأهم اعتراض له هو عدم عقد معاهدة في القريب تحرم استعمال الطاقة الذرية حربياً ، ووجود نصوص تعارض مبدأ الاجماع في القرارات ، وتعهده بتقديم تعديلات وقدمها فعلاً في ١٨ فبراير .

ولم تكن هذه التعديلات خالية من القيمة كما ذكرت الصحف ، بل كان منها ما يستحق العناية . وقد اقترحت بريطانيا وفرنسا في اجتماع مجلس الأمن في ٢٠ فبراير إعادة التقرير إلى اللجنة ومعه التعديلات المقترحة لتعمل للتوفيق بينها وبين مقترحات التقرير . وبعد مناقشات عدة ومداورات تقرر في ١ مارس رد هذا التقرير إلى لجنة الطاقة الذرية ومعه صورة المناقشات التي دارت في مجلس الأمن ، وأن يطلب إلى اللجنة وضع مقترحات على ضوءها ، وتقدم تقريراً قبل اجتماع الجمعية العمومية في شهر سبتمبر . وهكذا عادت المشكلة إلى ما كانت عليه وإن كانت قد حطت خطوة صغيرة جداً .